الصراعات السياسية وانعكاساتها على البنية الأمنية للمجتمع : رؤية تحليلية لواقع الأسرة العراقية

ا.م.د. ظفر عبد مطر التميمي

Political conflicts & its repercussions on the security structure of society: An analytical view of the reality of the Iraqi family

Submitted by
Assistant Prof. Dr. Dhufr Abed Mutar Al -Tamimi

E-mail :- thafarmatar@gmail.com

https://orcid .org/

0000-0003-2404-027X

الملخص :-

عانى المجتمع العراقي قبل عام 2003 وما بعده من العديد من الأزمات المختلفة ، كالحروب المتكررة والعبثية، والحصار الاقتصادي، والفساد بشتى أنواعه ، والصراع الطائفي ، وكل ذلك أثر وبشكل كبير على المجتمع العراقي والأسرة العراقية على وجه الخصوص ، وأدى إلى نقل الواقع العراقي نحو بيئة مغايرة لأعرافه وتقاليده وأثرت بشكل سلبي على السلم المجتمعي ، كما أوجدت اضطرابا هيكليا بالأمن الإنساني والأمن الاجتماعي ، وكلاهما يصبان في خانة الأمن الوطني ويشكلان ركائز أساسية لقوة الدولة ونموها . وقد أدت الصراعات السياسية التي شهدها العراق والتي كانت مصحوبة باستخدام السلاح إلى نتائج غير محمودة قادت البلاد نحو انتشار العنف، والفساد، والفوضى . إن الامتدادات التاريخية ذات الطبيعة المعقدة للصراعات الداخلية أو الأهلية ألقت بظلالها على الواقع الأسري في العراق . ومن هنا ، انبثقت لدينا الرغبة في تناول هذا الموضوع ، وفق دراسة منهجية، توضح الانعكاس السلبي للصراعات السياسية على بنية الأمن المجتمعي العراقي ، في محاولة لإيجاد أنماط جديدة من التفاعل الايجابي داخل الأسرة العراقية والتي تشكل نواة المجتمع العراقي .

الكلمات المفتاحية :- الصراع – الأمن المجتمعي – الأسرة – العنف – الاستقرار .

Abstract :-

Before 2003 & after, Iraqi society suffered from many different crises, such as repeated & senseless wars, economic blockade, corruption of all kinds, & sectarian conflict, all of which greatly affected Iraqi society & the Iraqi family in particular, led to moving the Iraqi reality towards a different environment to its customs , traditions & negatively affected societal peace , it also created a structural disturbance in human security & social security, both , fall within the category of national security & constitute basic pillars of the state's strength & growth . The political conflicts that Iraq witnessed, which were accompanied by the use of weapons, led to undesirable results that led the country towards the spread of violence, corruption, & chaos. The historical extensions of the complex nature of internal or civil conflicts had cast a shadow on the family reality in Iraq. From here, we developed a desire to address this topic, according to a systematic study, which clarifies the negative impact of political conflicts on the structure of Iraqi societal security, in an attempt to find new patterns of positive interaction within the Iraqi family, which constitutes the nucleus of Iraqi society.

Key words :- Conflict - societal security - family - violence - stability.

المقدمة :-

شـــهد العراق منذ وجوده كدولة مســـتقلة في العصـــر الحديث ، معاناة من نوع آخر تمثلت بكونه مرتعا للصـراع بمختلف أشكاله وجذوره ، إذ وبمرور الأزمنة التي تعاقبت عليه وعلى شـعبه ، فقد مر العراق بمرحلة الصـــراع الســـياســـي الحديث ، وهي حالة كان الســـبب فيها التعارض الحقيقي للقيم والمصـالح ، والمنافسـة الصـعبة بين كل أشكال الاحتلال ، وبين المقاومين له على السلطة أو المزايا التي يوفرها العراق بكل ما يمتلكه من موارد وإمكانيات ، وتدرك جميع الأطراف في العراق أن زيادة حدة الصـراع تكون بزيادة الاختلافات في المواقف والتصـورات المسـتقبلية ، ولان الصـراعات السـياسـية هي في الأصـل نتاج للصـراعات الاقتصـادية، والتي تؤدي إلى خلق حالة من الصـراعات الثقافية ، لذا فإن المجتمع العراقي أصـبح عبارة عن حلقات تأثر بعضـها ببعض ، سـلبا وإيجابا ، لتحقيق التوازن أو خلق الخلل والاضـطراب بداخله ، ولقد كانت الأسـرة

العراقية الكيان الأكثر تعرضا لأقسى واشد أنواع التنكيل وتغليب المصلحة ، بحجج سياسية واهية ، وانسحب الأمر على واقع البنية المجتمعية العراقية ككل ، ليكون الطرف الخاسر في الصراع السياسي هو الكيان المقدس للأسرة العراقية .

الأهمية :-

تنطلق أهمية البحث من أهمية الأسرة العراقية بذاتها ووحدتها ككيان ثابت مستقر ، مع حرص الدولة العراقية على إزالة كافة العقبات التي قد تؤدي إلى حدوث خلل في بنيتها القيمية ، وانعكاس ذلك على الأمن المجتمعي العراقي ، وبالتالي على وجود الدولة العراقية وأمنها وسيادتها

الهدف :-

يهدف البحث إلى محاولة تصويب الخلل الحاصل في منظومة الأسرة العراقية نتيجة الصراعات السياسية والاقتصادية والأمنية التي شهدها العراق خلال العقود الماضية ، ومحاولة استرداد القيم الإنسانية المفقودة والتي تعرضت إلى التهميش والإقصاء ، فضلا عن التقليل من الآثار السلبية للمتغيرات السياسية التي عانى منها العراق .

الإشكالية :-

يمكن القول بأن مشكلة البحث تتلخص بما يلي :-

1- انعكاس الصراع السياسي على بنية الأسرة العراقية بشكل سلبي .
2- تعرض الأمن الوطني إلى تهديد مستمر عبر تفكيك وحدة الأسرة العراقية .
3- صعوبة إيجاد واقع متناغم بين المنظومة الأسرية والسلطة السياسية .

الفرضية :-

يقوم البحث على فرضية مفادها :- (إذا حدث أي اضطراب مجتمعي ، فان ذلك سيعني حدوث اضطراب سياسي على المدى البعيد ، والعكس صحيح ، بمعنى أن الخلل الذي يصاب جسد الأسرة العراقية سوف يؤدي إلى إضعاف الدولة العراقية كوحدة سياسية فاعلة محليا وإقليميا ودوليا) .

المنهجية :-

تم الاعتماد في هذا البحث على المنهج الوصفي (التحليلي) لغرض تفسير الحالة موضوع البحث ، والمنهج التاريخي، والمنهج الاستقرائي ، وتم تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور رئيسة ، وهي :-

المحور الأول :- السياق التاريخي للصراع السياسي في العراق .

المحور الثاني :- الأمن المجتمعي العراقي بعد عام 2003.

المحور الثالث :- تحديات بناء الأسرة العراقية في ضوء التجاذبات السياسية .

الخاتمة .

المحور الأول :- السياق التاريخي للصراع السياسي في العراق .

يعود مصطلح الصراع **(Conflict)** إلى كونه لفظا يقتصر على وصف العلاقة التصادمية بين متناقضين يستحيل التعايش بينهما ، ومحكومين بإهلاك أحدهما للآخر والخروج بصيرورة ونمط جديد . [1] وينظر إلى الصراع من الناحية الاصطلاحية بأنه موقف يتسم بالمنافسة ، إذ تصبح الأطراف المتصارعة فيه على وعي باختلافاتها ، ويسعى كل طرف فيها إلى تحقيق غايته على حساب الطرف الآخر، وهو أيضا حالة تفاعلية تظهر عند عدم الانسجام والاختلاف ، وعدم الاتفاق فيما بين الأفراد ، أو حتى ضمن الجماعات الإنسانية . [2] والصراع أيضا هو نتيجة حتمية للخلاف بين الجهات الفاعلة على أساس الأهداف غير المتوافقة ، ويمكن أن يؤدي حلها

---

[1] . عمار شقواري : الصراع السياسي بين العقل والهمجية ، مقال منشور ، صحيفة هسبريس ، 2017/3/14 ، المكتبة الالكترونية :- https://www.hespress.com/%

[2] . احمد فواتيح محمد الامين : مجموعة محاضرات ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان ، الجزائر ، ب . ت ، ص1 .

إلى تغيير شامل وفعال ، أو أن تتحول هذه الخلافات إلى صراع عنيف ، وذلك عند عدم وجود قنوات كافية للحوار ، وخاصة في بيئة تتسم بعدم الاستقرار والظلم والخوف . [1]

وأرى كباحثة بان هذا المفهوم ينطبق على وضع الدولة العراقية منذ نشأتها وحتى الوقت الحاضر ، إذ مرت الأسرة العراقية وهي اللبنة الأساس في تكوين المجتمع العراقي بتغيرات جذرية ، كانت أحيانا تمثل قمة الصراع فيما بينها وبين مؤسسات الدولة العراقية ، وكان ذلك كنتيجة متوقعة لتحولات في البيئة السياسية المحلية والإقليمية والعالمية التي أحاطت العراق ، وما يتطلبه ذلك من توافقات لامست سلبا جوهر الأسرة العراقية .

أما مفهوم الصراع السياسي **(political conflict)** فيمكن لنا أن نعرفه بأنه : حالة من التنافس الخاص بين البشر على الحكم أو السلطة أو الحصول على المميزات، إذ يكون أطرافه على علم بوجود الاختلافات في المواقف المستقبلية المحتملة ويضطر أحد الأطراف حينها إلى تبني واتخاذ مواقف لا يتوافق مع مصالح الطرف الآخر، نظرا لاختلاف الأفكار السياسية، ويتأثر حجم الصراع بحجم أهدافه ، فكلما كان الهدف كبيرا ، كلما كان الصراع أكبر، كما تتحكم الإمكانيات والموارد المتاحة للأطراف في مدة الصراع واتجاهه ، فهناك بعض الأنظمة السياسية قادرة على الصمود أثناء الصراع ، بينما بعضها يتفكك وينهار أمام أول مواجهة ، ولا يمكن الفصل بين أنواع الصراع المختلفة، فالصراع الاقتصادي على سبيل المثال يقود إلى وجود نوع من الصراعات السياسية ، كما أن وجود الصراعات السياسية يقود إلى وجود الصراعات الثقافية وهكذا، لذلك فالمجتمع كوحدة متكاملة سوف يتحمل الكثير، وما يؤثر في أحد موازين القوى فيه يؤثر في القوى الأخرى بشكل طبيعي ومتسلسل . [2] وعرفته دائرة المعارف الأمريكية بأنه حالة من عدم الارتياح أو الضغط النفسي الناتج عن التعارض أو عدم التوافق بين رغبتين أو حاجتين أو أكثر من رغبات الفرد وحاجته . [3]

---

[1] . إحسان محمد الحسن : موسوعة علم الاجتماع , الدار العربية للموسوعات، بيروت , لبنان ، 1999 ، ص 16 .

[2] . الصراع ، موقع موضوع ، المكتبة الالكترونية :- https://mawdoo3.com

[3] . إسماعيل صبري مقلد : العالقات السياسية الدولية .. دراسة في الأصول والنظريات ، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة ، مصر ، 1991، ص223.

وتسود الصراعات السياسية على الأغلب في أيام الانتخابات، وخلال تقديم البرامج السياسية ، والمنافسة على كسب جمهور الناخبين ، والتأثير في توجهات الرأي العام ، واللحظات السياسية الحرجة في حياة المجتمع والدول ، وقد تكون الصراعات السياسية معبرة عن حيوية المشهد السياسي ، وحرص الفاعلين فيه نحو حياة وتصورات أكثر إيجابية لتقرير حالة ما ، وان هذا الوصف الايجابي للصراع السياسي يصف حالة الدول المستقرة التي تجرى فيها الصراعات في إطار من السلم الأهلي ، وبمتابعة بسيطة وسريعة للحياة السياسية وحراكاتها في العراق ومنذ التغيير عام 2003 ، نرى أن الصراع السياسي يأخذ مديات لها انعكاساتها على الواقع المجتمعي . [1]

وتعد حالتي العقل والهمجية محددين لضبط الصراع السياسي ، فالأخير يتأثر بمدى ارتكان المتنافسين لقواعد العقل ، وهنا يكون الصراع مبنيا على الدفع نحو المصالحة وتكريس ثقافة الاعتراف ، او انه يؤدي إلى حالة من اللا سلم وتكريس ثقافة العنف عند اقترانه بالهمجية ، ولقد أدى البعد عن العقلنة إلى تشوه كبير في الممارسات السياسية السائدة ، فالتغيرات المتلاحقة في الأحداث وفي البنيات السوسيوثقافية أدى إلى بروز مرونة فكرية كان من نتائجها انهيار العقل واستشراء الهمجية، وهو ما اسماه المفكر إرنست كاسيرر * بالهمجيات الحديثة ، ويرى هذا المفكر أن من نتائج الأزمات الاجتماعية أنها تحدث هزات عميقة في التصورات العقلانية للواقع وتشجع اللجوء إلى الأحكام المسبقة والدين والأسطورة ، وهذه الهزات الفكرية ستجعل من التصرفات السياسية بعيدة عن منطق العقل ، وهو تماما ما يحدث اليوم بالساحة السياسية العراقية ، إذ الممارسة السياسية باتت تؤطرها صراعات سياسية لاعقلانية يحضر فيها كل شيء وتغيب فيها مصلحة الوطن . [2]

[1] . شمخي جبر:- الصراع السياسي ، مقال منشور ، صحيفة الوطن القطرية ، 2021/2/6 ، المكتبة الالكترونية :- https://www.al-watan.com/article/255437/NEWS

* إرنست كاسيرر :- فيلسوف ألماني ومؤرخ فلسفة ينتمي إلى ما يسمى بمدرسة ماربورج في "الفلسفة الكانطية الجديدة". اشتهر كأبرز شارح للفلسفة النقدية الكانطية في القرن العشرين. ولد عام 1874 ، وغادر ألمانيا في عام1933 ، وتوفي في نيويورك عام 1945 .

[2] . عمار شقواري : المصدر السابق .

وبرأيي المتواضـــع ، فان الشـــعب العراقي كان قد تعايش وواجه حالتي العقل والهمجية في أكثر من صـــورة ، وربما كان الشـــكل العســـكري والأمني هما الأكثر التصـــاقا بالذاكرة الشـــعبية للمجتمع العراقي ، بسـبب أثرها في خلق ردة فعل سـلبية ، بنيت عليها لاحقا العديد من المظاهر الثقافية ، والتي أصبحت جزءا من الموروث الثقافي .

ويتبين لنا مما سـبق ، بأن مسـتويات الصـراع ، والتي وجدت لها أرضـا خصـبة في العراق ، يمكن أن تنحصر في ثلاثة أشكال ، وهي :- [1]

أولا :- الصراع بين الأفراد .

ويبرز هذا النوع من الصراع الفطري والطبيعي بين فردين يدافع كل منهما عن وجهة نظره ، ومن أسـبابه هو عدم الاتفاق على الأهداف والخطط المسـبقة بين الطرفين ، وهذا ما يحدث بين أفراد المجتمعات بشكل عام .

ثانيا :- الصراع الفردي أثناء اتخاذ الفرد القرار لتعدد البدائل المتاحة .

ويكون بين هدفين إيجابيين أو بين هدفين ســـلبيين أو بين طبقتين لهما المميزات والخصـــائص ذاتها ، أو الصراع بين هدف إيجابي وآخر سلبي .

ثالثا:- الصراع بين النظم والجماعات .

وهو الصراع القائم بين النظم أو بين الجماعات ، ويكون بالشكل التالي :-

1- الصراع بين مستويات السلطة ، الإدارة العليا والوسطى والمباشرة .
2- الصراع بين الإدارة الوظيفية .
3- الصراع بين الوظائف التنفيذية والوظائف الاستشارية .
4- الصراع بين التنظيم الرسمي والتنظيم غير الرسمي .

أما بالنســـبة لعلماء النفس والاجتماع ، فإنهم ينظرون إلى الصـــراع ، بأنه كل تنافس بين الأفراد والجماعات في المجتمع ، وبناءا عليه انقسم إلى سلمي وعنيف: - [2]

---

[1] . صـلاح الاركوازي : الصراع والنزاع ، مقال منشور ، موقع كتابات ، 2023/4/11 ، المكتبة الالكترونية :- https://kitabat.com

[2] . موســـوعة الصـــراع : ، قنـاة الجزيرة القطريـة ، 2015/7/28 ، المكتبـة الالكترونيـة :-

1- الصراع السلمي (Peaceful Conflict) .

ويكون عندما تتحقق المصالح والمطالب المتعارضة باستخدام آليات مقننة ومنضبطة يصبح النزاع سلميا ، ومن هذه الآليات : الدساتير والقوانين، والتكوين الأسري والعشائري، ونظم التحاكم، والأحكام الدينية، والأعراف والتقاليد، والحوار والمؤتمرات ، وتتراوح هذه الآليات بين كونها غير رسمية وكامنة في العقل الاجتماعي والفردي، وبين كونها رسمية ومدونة ، ومن أمثلة الأخيرة الانتخابات وما يعطيه الدستور من حقوق للأفراد والجماعات من وسائل للتعبير والمطالبة بالحقوق العامة والخاصة ، وتسمى هذه الضوابط مجتمعة بنطاقات السلام ، فتمنع تلك التناقضات من أن تتحول إلى صراع عنيف ومدمر.

2- الصراع العنيف (Violent Conflict) .

وهنا يصبح الصراع عنيفا ، عندما تتخلى الأطراف عن الوسائل السلمية ، وتحاول السيطرة أو تدمير قدرات المعارض لها لأجل تحقيق أهدافها ومصالحها الخاصة ، وقد حددت أبعاد الصراع العنيف في أربعة عناصر ، هي:-

1- المسائل الجوهرية (الأصلية)، وتكون في احتدام الجدل حول السيطرة على الحكم ، والتنافس على الموارد الطبيعية، وتحديد صلاحيات الأقاليم والمناطق، والأيديولوجيات الحاكمة.

2- الأطراف أو مجموعات الصراع ، سواء أكانت عرقية، أم دينية، أم إقليمية، أم تيارات سياسية.

3- أنواع القوة المستخدمة وطرق الإكراه ، مثل انتهاك حقوق الإنسان ، وأسلحة الدمار الشامل، والإرهاب، والانقلابات، والإبادة الجماعية، ، والتطهير العرقي.

4- الفضاء الجغرافي، حيث تتم النزاعات الداخلية والدولية والداخلية والمجازر وعمليات التخريب

وبالتالي ، فاني أصل هنا كباحثة إلى استنتاج بسيط ، وهو أن العراق قد مر بجميع حالات الصراع وأشكاله ، وتغلغل مفهوم الصراع السياسي في النسيج المجتمعي العراقي ، فأصبح يشكل في أحيان كثيرة أساسا للشكل السياسي الذي تتخذه الدولة العراقية ، وعلى ضوء ذلك ، فقد خاض العراق حروبا إقليمية عدة ، كان رد الفعل عليها منعكسا نحو الداخل العراقي ، وخاصة

https://www.aljazeera.net/encyclopedia

الأسرة العراقية .

المحور الثاني :- الأمن المجتمعي العراقي بعد عام 2003.

يعرف الأمن المجتمعي بكونه : يعني الحفاظ على سلامة الأفراد وأمانهم من الأخطار والتحديات الداخلية والخارجية، وحفظ الضروريات الخمس وهي النفس، العقل، المال، النسل، الدين من الاعتداء عليها، سواء كانت تحديات وأخطار عسكرية تهدد أمن الدولة ككل، أو الأخطار التي يتعرض لها الأفراد من قتل ، وسرقة ، واعتداء وتخريب الممتلكات، وغيرها بكونه مدى ومستوى الحفاظ على أمن وأمان الأفراد في العالم العربي . [1] وقد جاء في حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : من أصبح آمنا في سربه معافى في بدنه عنده قوت يومه فكأنما حيزت له الدنيا بحذافيرها . [2] وقد فرق المختصون بالأمن المفهوم بشكل عام إلى نمطين ، أحدهما إيجابي والآخر سلبي، وأما السلبي فيشير إلى الأمن من التهديد ، وبعكسه فالأمن الإيجابي يشير إلى الأمن إلى أو التمكين . [3]

ويمكن لنا القول ، بان تصورات مدرسة كوبنهاغن للأمن هي الأكثر واقعية وقربا وتفسيرا لمفهوم الأمن المجتمعي في العراق وانعكاساته السلبية ، إذ تعد هذه المدرسة حامل لواء الدراسات الأمنية الحديثة . [4] فقد بحث باري بوزان** في مفهوم الأمن المجتمعي ، واعتقد بأن الدولة هي المصدر الأساس لأمن الأفراد خاصة في دول العالم الثالث ، وحسب بوزان قد يصل اللاأمن إلى حدوث ما أسماه بالمعضلة الأمنية المجتمعية ، وبهذا نقل مفهوم الأمن من بقاء الدول إلى بقاء

---

[1] . أسامه احمد محمد الشركسي : التحديات السياسية وتأثيرها على الأمن المجتمعي العربي ، رسالة ماجستير ، قسم العلوم السياسية ، كلية الآداب والعلوم ، جامعة الشرق الأوسط ، الأردن ، 2017 ، ص 6 .

[2] . أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي : الامالي ، دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع ، قم ، الجمهورية الإسلامية الإيرانية ، ط1 ، 1993-1994 ، ص 428 .

[3] . Gunhild Hoogensen Gjorv: Security by any other name: negative security, positive security, and a multi-actor security approach, Review of International Studies, OCTOBER 2012, Vol. 38, No. 4 , p.836.

**باري بوزان : عالم سياسة بريطاني ، ولد في 28 نيسان 1946 في المملكة المتحدة ، وقد وضع نظرية مجمع الأمن الإقليمي ، وهو شخصية محورية في مدرسة كوبنهاغن .

[4] .Kalevi Mäkinen: Strategic Security, Op. Cit, p. 9.9
https://helda.helsinki.fi/bitstream/handle/10138/19854/strategi.pdf.

الأفراد والشعوب . [1] كما حدد بوزان مستويات وقطاعات الأمن ، فأشار إلى النظام العالمي كأعلى مستوى ، ثم المستوى الإقليمي باعتباره مستوى فرعي من المستوى السابق، يليه المستوى الثالث الذي يضم وحدات شبيهة بالدول ، وشركات العابرة للوطنية، وفي المستوى الرابع توجد مجموعات منظمة داخل هذه الوحدات ، وهي تحاول التأثير على سلوك الأفراد، أما آخر مستوى وهو الخامس فيكون ممثلا في الأفراد ، أما عن قطاعات الأمن فذكر القطاع السياسي، والعسكري، والمجتمعي، والاقتصادي والبيئي . [2]

وهذا ما اعتبره مصداقا لرأيي كباحثة ، فالمصدر الأول للأمن هنا سيكون الفرد والذي ينتمي إلى الأسرة والعائلة ، فالأمن بصفة عامة قيمة أساسية وركيزة محورية للحياة ، فهو يعني الميل الفطري داخل كل إنسان نحو إيجاد حالة سوية وطبيعية للحياة ، إن الأمن المجتمعي يمثّلُ قطب الرحى لبناء المجتمعات الحديثة والحفاظ على الحضارات القديمة مستمرة ، لما يوفره من بيئة آمنة للعمل والبناء ويخلق جوا للإبداع والانطلاق نحو مستقبل مزدهر ، وذلك كله لا يتحقق إلا بوحدوية الإيمان بالثوابت الوطنية والحفاظ على الهوية ، في سبيل توجيه الطاقات والمقدرات البشرية والمادية في بيئة يسودها العدل والمساواة وتكافؤ الفرص وتكامل الأدوار .

أبعاد الأمن المجتمعي .

تتحقق الحياة المستقرة داخل أي مجتمع إذا توافرت أبعاد الأمن المجتمعي ، وتتمثل في أمن الفرد من خلال زيادة الوعي ومنحه الحقوق والحريات، وأمن الدولة من خلال أداء أجهزتها لواجباتها ومسؤولياتها على أحسن صورة ، والأمن الإقليمي من خلال تعاون الدول التي ترتبط بوحدة إقليمية لحماية المصالح المشتركة بينها، والأمن الدولي من خلال وتظافر الجهود العالمية لحفظ السلم والأمن الدوليين ، وتتفرع تلك الأبعاد إلى ما يلي :- [3]

---

[1] . عبد النور بن عنتر: البعد المتوسطي للأمن الجزائري .. الجزائر . أوربا والحلف الأطلسي ، الجزائر، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، 2005، ص 25.

[2] . Kalevi Mäkinen, Op. Cit, p. 98.

[3] . سلام فيصل الجمل : الأمن المجتمعي والأقليات في العراق: الواقع والتحديات ، بحث منشور ، المركز الديمقراطي العربي المركز الديمقراطي العربي ، المانيا ، 22 نيسان 2022 .

1. **البعد السياسي** :- يتمثل هذا البعد بالحفاظ على الثوابت الوطنية لدى أفراد المجتمع، واحترام الرموز الوطنية، وتجنب اللجوء إلى التدخلات الأجنبية والأجندة غير الوطنية مهما كانت الذرائع ، للحفاظ على الأمن والاستقرار في المجتمع .
2. **البعد المعنوي** :- يتحقق هذا البعد من خلال احترام المعتقد باعتباره ركن أساس في وحدة الأمة ، واحترام الفكر والعادات والقيم والمبادئ المحمودة من دون إغفال حقوق الأقليات.
3. **البعد الاقتصادي**:- يظهر من خلال توفير الاحتياجات الأساسية لأفراد المجتمع على كافة المستويات ، وتحسين ظروف المعيشة ، وخلق فرص عمل متكافئة بين أفراد المجتمع ، وفتح باب العمل الحر، ودعم ذلك كله بقوانين وتشريعات قادرة على مواكبة التطور المعاصر.
4. **البعد الاجتماعي** :- يرمي هذا البعد إلى توفير الأمن للمواطنين، وتكثيف جهود المؤسسات لبث الروح المعنوية وزيادة الانتماء الوطني عبر الإنجازات، وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني كمساند للجهود الرسمية على كافة المستويات.
5. **البعد البيئي** :- يهدف هذا البعد إلى الحفاظ على البيئة ، وحمايتها من كل الأخطار التي تهددها كالتلوث بكافة أنواعه ، لكون البيئة تسهم بشكل مباشر وغير مباشر في مصادر الدخل الوطني لأي بلد .

وقد عانى العراق من حالات واضطرابات سياسية معينة تندرج ضمن مصطلح الصراع السياسي ، والتي انعكست بشكل مباشر على الأمن المجتمعي ومن ثم على وحدة الأسرة العراقية ، ونذكر منها :- [1]

1- الحروب العبثية في منطقة الشرق الأوسط .
2- استنزاف الثروات والموارد البشرية والطبيعية بشكل غير مدروس .
3- الحصار الاقتصادي وإمكانية التهديد والترهيب الخارجي على العراق .
4- الوجود العسكري الخارجي في العراق .
5- التحديث والتغيير في المجتمعات العربية ومنها العراق .
6- فشل الدولة في إيجاد خطط إستراتيجية على المدى البعيد .

[1] . حسين جعفر آغا : ملف خاص بحرب الخليج ، المكتبة الالكترونية :- https://www.palestine-studies.org/ar/node/35233

ويقوم الأمن المجتمعي على العديد من المقومات في مختلف مناحي الحياة، هي:- [1]

1- سيادة القانون .

وذلك بانتشـــار القيم التي تعد أحد روافد القانون الهامة ، ســـوف يتحقق مقوم مهم من مقومات الأمن المجتمعي ، ألا وهو ســيادة القانون، باعتباره الترجمة الحقيقية لتلك القيم إلى أفعال ، مما يوفر الطمأنينة والشـــعور بالأمان لدى أفراد هذا المجتمع ، وينتشـــر الأمن والاســـتقرار، وترتدع النفوس عن القيام بما يلحق الضرر والأذى بالآخرين، خوفا من العقاب الناجم عن مخالفته .

2- التعايش .

يعد الإنســـان إجتماعي بطبعه ، إذ لا يمكن لأي فرد في المجتمع أن يعيش منعزلا عن باقي أعضـــاء مجتمعه ، ولهذا لابد من بناء قواعد ســـليمة عادلة لتلك العلاقات المجتمعية ، تكون صـفتها الأسـاسـية هي العيش في حالة اجتماعية لا فردية، وأن يأخذ الفرد بأخلاق المجتمع وأن يمتثل لمبادئه وقيمه .

3- التكافل الاجتماعي .

يعكس التكافل الاجتماعي حالة التعاطف والرحمة بين أفراد المجتمع ، وهي صـفة أسـاسـية في المجتمعات الإســـلامية ، وذلك خلافا للمجتمعات المادية التي يعيش الأفراد فيها في حالة من العزلة .

4- التسامح ونبذ العنف .

لا شـك بأن العنف يعد أخطر الظواهر التي تفتك باسـتقرار وأمن المجتمعات، وأكثر ما ينتشـر العنف في المجتمعات التي يســود فيها الجهل والتطرف باعتبارهما أهم الأســباب التي تقود إلى

---

[1] . سلام فيصل الجمل : المصدر السابق . وللمزيد ينظر في : عباس الجراري : مفهوم التعايش في الإسلام ، مجلة الإسلام اليوم إصدار منظمة العالم الإسلامي للتربية والعلم والثقافة (الايسيسكو) ، العدد 14 ، 1996 ، ص 26.

سلب الآخرين حقوقهم عنوة ، إذ تتفشى ثقافة القوة وتغيب ثقافة الحقوق والحوار وتقبل الآخر، ولا وجود للحوار البناء .

5- التعاون الاقتصادي .

يعد إقتصـــاد البلد معيارا لتقدمه وازدهاره واســتقراره ، وأحد أهم مكونات ســيادة الأمن في كافة المجتمعات ، ولتحقيق ذلك لا بد من التعاون والتكاتف بين أعضاء المجتمع لبناء اقتصاد مزدهر ومتطور يوفر العدالة والمساواة ، ويكمل فيه كل فرد عمل الآخر، ولا يسلب أي منهم حقوق غيره

6- المشاركة .

إن النظام السياسي الذي يقوم على اعتماد نهج مشاركة أكبر شريحة من أبناء الوطن، سيساهم بكل تأكيد في تنمية الأمن المجتمعي ، فالنظام الذي يعتمد في اســـتراتيجيات حكمه على قاعدة الأكثرية المطلقة في المشـاركة هو النظام الأقرب إلى الاسـتقرار، لكونه أقرب إلى الشـعب وإلى تحقيق تطلعاته وأهدافه في العيش الكريم والآمن .

وأرى من وجهة نظري البحثية بأن هناك دلالة أســاســية للأمن المجتمعي في العراق ، ارتبطت بالوضـع السياسـي من جهة ، وبالأسرة العراقية من جهة أخرى ، وهذه الدلالة تتمثل برفض دائم لكل أشكال الصـراع أو التحريض عليه وتبريره ، لذلك فإن انتشـار اللاتسـامح والفوضـى والعنف يعني فرض نمط حياة معينة يسـودها الانفلات الأمني ، وان هذا النمط سـوف يؤدي بالضـرورة إلى التأثير السـلبي على الأسـرة العراقية ، كما سـينتج عنها إضـرار واسـع بحقوق المواطنين وتطلعاتهم إلى حياة آمنة ومستقرة .

المحور الثالث :- تحديات بناء الأسرة العراقية في ضوء التجاذبات السياسية .

يتفق العلماء على عدم وجود تعريف ومعنى واضـح لاصـطلاح العائلة ، رغم أنها تعد من الوحدات الأساسية التي يتكون منها البناء الاجتماعي ، ولكن العائلة حسب تعريف ويليام فيلدينغ اوغبورن*** ، هي عبارة عن منظمة دائمية بشكل نسبي ، وتتكون مـن زوج وزوجة مع أطفال أو بدونهم أو تتكون من رجل وامرأة على انفراد مع ضرورة وجود الأطفال ، وترتبط هؤلاء علاقات

المؤتمر السادس عشر لمركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية
العدد 9

قوية ومتماسكة تعتمد على أواصر الدم ، والمصاهرة ، والتبني ، والمصير المشترك . [1] وهناك من يعرف العائلة بأنها : وحدة بنائية تتكون من رجل وامرأة تربطهما علاقات روحية متماسكة مع الأطفال والأقارب ويكون وجودها قائما على الدوافع الغريزية والمصالح المتبادلة والشعور المشترك ، في حين يعرفها علماء آخرون بأنها : تجمع طبيعي بين أشخاص انتظمتهم روابط الدم ، فألفوا وحدة مادية ومعنوية تعد من اصغر الوحدات الاجتماعية التي يعرفها المجتمع الإنساني ، واختلف علماء الاجتماع في المصطلح الدقيق لهذه المؤسسة أو الوحدة الاجتماعية فذهب البعض إلى إطلاق تسمية (الأسرة) على الرغم من المصطلح في اللغة الانكليزية هو Family. [2]

تعد الأسرة من أهم التنظيمات أو المؤسسات الاجتماعية للإنسان بدءا من طفولته ومرورا بكافة مراحل حياته ، فهي عماد المجتمع ونواته بصالحها يصلح المجتمع ويسعد أفراده، وبفسادها يفسد المجتمع ويختل توازنه . [3] وتشير الدراسات الاجتماعية ، أن الأسرة تتأثر بصورة عامة بالتغيرات السياسية والتاريخية والاجتماعية والاقتصادية في مختلف أنحاء العالم التي تحدث داخل مجتمع ما . [4]

*** ويليام فيلدينغ اوغبورن: عالم الاجتماع الأمريكي ، (1886 – 1959) درس الاقتصاد والعلوم السياسية والتاريخ وعلم الاجتماع في جامعة برينستون ، وكلية ريد، وجامعة واشنطن ، وترأس قسم الاقتصاد وعلم الاجتماع في كلية بارنارد من عام 1919 إلى عام 1927، كما درس في جامعة كولومبيا ، ثم أصبح أستاذا لعلم الاجتماع في جامعة شيكاغو .

1 . إحسان محمد الحسن : البناء الاجتماعي والطبقية ، دار الطليعة بيروت ، ط١ ، ١٩٨٥ ، ص٢٣ .

2 . فخري صبري عباس : دراسة تحليلية للعوامل المرتبطة بالتفكك الأسري للعائلة العراقية بعد أحداث ٢٠٠٣/٤/٩ ، كلية التربية الأساسية ، جامعة ديالى ، جمهورية العراق ، مجلة الفتح ، العدد 51 ، أيلول لسنة ٢٠١٢ ، ص 259 .

3 . أونسه محمد عبد الله : التربية الأسرية تحديات الواقع المعاصر والرؤية المستقبلية ، دار نيبور، العراق، الديوانية ، 2014 ، ص22.

4 . سناء الخولي : ،الزواج والأسرة في عالم متغير ، دار المعارف الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، ب . ت ، ص 52–53 .

وقد عاشت الأسرة العراقية أسوء حالاتها وخاضت صراعا مريرا شمل ثلاثة أجيال ، ولا يخفى على أحد مدى الانقسام السياسي الموجود في العراق وطبيعة تأثيره على المجتمع العراقي، ولاسيما بعد عام 2003، إذ بدأ يتفاقم تدريجيا وبشكل كبيرة للغاية ، ليس على مستوى المكونات والاختلافات المذهبية فقط ، وإنما على مستوى المكون الواحد والأسرة الواحدة ، ولا يمكن أن نسمي التعاطي المجتمعي آنذاك مع الانقسام العمودي بأنه انحطاط قيمي في المنظومة المجتمعية العراقية ، بقدر ما هو امتداد للصراع السياسي وطبيعة التغيير السياسي الذي حصل بعد عام 2003 ، فالجيل الأول المسمى بالرعيل الأول وهو الجيل الذهبي كما يطلق عليه من خلال نمط المعيشة والظروف التي عاش فيها ، والذي كان يقرأ ويتعلم من الواقع عاش متمسكا بالقيم والمبادئ والأخلاق والدين وساهم في بناء الأسرة الصحيحة التي هي نواة المجتمع ، وهذا الجيل نستطيع أن نحده من عام 1960 وما دون ، أما الجيل الثاني وهو الوسطي فهو جيل يصل إلى عام 1990 والذي وقع عليه الثقل الكبير في مواصلة ومواكبة الجيلين الأول والأخير ، وتأثر بالرعيل الأول وعاش في كنفه ورعايته وتعلم منه الكثير واستطاع أن يحمل منه أرثا حضاريا وفكريا وعلميا وعمليا ، كما تحمل الجزء الأكبر من المسؤولية والصدمات والهزات الاجتماعية التي تعصف بالجيل الجديد وهو يكافح في الصمود بوجه المتغيرات الاجتماعية والأسرية التي تصارع من أجل البقاء على قيد الحياة للحفاظ عل القلة القليلة من المبادئ والقيم والأخلاق والترابط الأسري ، والثبات على ما بقي من المجتمع المتماسك ، والحفاظ على قيمه من التغيير والتطور والأفكار المنحرفة التي أراد العدو تمريرها وتطبيقها على الجيل الجديد ، والمحملة بالمشاكل المجتمعية أمام مرأى ومسمع الجيلين القديم والأوسط . [1]

وهنا لا بد لنا من الإقرار بان غياب دور السلطة ، وفقدان الدولة لهيبتها ، وتعطيل القانون ، واختفاء القضاء والمؤسسات الأمنية والتنفيذية ، وخاصة بعد عام 2003 ، أدى إلى حالة من الفوضى الهدامة ، فعم الهرج والمرج في البلاد وانتشرت ظاهرة الانفلات السلوكي ، وأعمال السلب والنهب ، والتي قادت نحو إضعاف أو تلاشي التماسك الاجتماعي داخل المجتمع العراقي

[1] . ميثاق مناحي العيسى : الصراع السياسي في العراق من الانقسام العمودي إلى الانقسام الأفقي ، مركز الفرات ، 7 كانون الأول 2022 ، المكتبة الالكترونية :- https://fcdrs.com/polotics/1783

، وتعطيـــل دور مؤسساته الاجتماعية وأولها (الأسرة) ، فانعكس هذا على طبيعـــة العلاقـــات الأسرية سلبا ، وتصدعت الأسرة من الداخل . [1]

ويعاني العراق من حالة عدم استقرار سياسي واجتماعي واقتصادي واضح ، باتت تؤثر على كل منظومته الحياتية ، وتسببت في الكثير من الصراعات ، وخلقت حالة اجتماعية وسياسية مرت بها كثير من المجتمعات الأخرى في فترات سابقة ، ويمكن إرجاع ذلك إلى الأسباب التالية :- [2]

1- صراع الحضارة- البداوة .

في ظل انحسار الدور الذي تقوم به مؤسسات الدولة وضعف الثقة بها، بخاصة في توفير الأمن للمواطن، فأن من الطبيعي أن تزداد الأهمية النسبية للقبيلة (العشيرة) لتزيد من حدة الصراع بين البداوة والحضارة ، وان الشخصية الهجينة للفرد والمجتمع العراقيَين ، والناجمة عن هذا الصراع الذي لم يحسم بعد، باتت تؤثر في كل الممارسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في وقتنا الحاضر .

2- صراع الدين- العلمانية .

إن الشعب العراقي من بين أكثر الشعوب تمسكا بالقيم الدينية على صعيد الإيمان الفردي ، ومع أن نسبة العراقيين الذين يحبذون تنشئة أطفالهم على القيم الدينية قد انخفضت من 92% عام 2004 إلى 62% عام 2019 ، إلا أن هذه النسبة ما زالت أعلى من المتوسط العالمي بأكثر من 20 نقطة ، فالدين عند العراقي مكون أصيل من مكونات شخصيته وثقافته ومجتمعه ، كما أن نسبة العراقيين الذين لا يؤمنون بالله ارتفعت من اقل من 1% عام 2004 إلى حوالي 4% عام 2019، في حين إنخفضت نسبة من يفضلون تربية أولادهم على القيم الدينية من 92% إلى 62% خلال نفس المدة الزمنية ، وهكذا بات الصراع بين العلمانية والدين واحدا من مظاهر النقاش السياسي- الاجتماعي .

3- صراع الشخصانية- المؤسسية .

---

[1] . فخري صبري عباس : المصدر السابق ، ص 266 .

[2] . منقذ داغر : حل ثنائيات الصراع في عراق اليوم:مدخل لعقد اجتماعي-سياسي جديد ، مقال منشور ، الأردن ، المكتبة الالكترونية :- https://iiacss.org/ar/solving-the-dualities-of-conflict-in-iraq-today-an-introduction-to-a-new-sociopolitical-decade/

إن المؤسسية بمعناها العلمي الذي يؤكد على استقلالية المؤسسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية عمن يديرها كانت الأساس الذي قامت عليه كل الدول المتطورة ، ومنذ بدايات القرن العشرين، حين تم فصل إدارة المؤسسات عن الملكية الشخصية، خطى العالم خطوات كبيرة في التقدم بعيدا عن تقلب ومزاج وتغيير الحاكمين لتلك المؤسسات ، أما في العراق وعلى الرغم من أن عمر بعض المؤسسات العراقية ناهز القرن فإنها لا زالت محكومة بمزاج وتغيرات الحاكمين لتلك المؤسسات ، وان شخصنة السياسة والاقتصاد والاجتماع باتت هي القاعدة والمأسسة صارت استثناء في العراق .

4- صراع الفرد-الجماعة.

يعتقد البعض إن فلسفة الفردانية individualism مضرة للمجتمع وتخلق كثير من المشاكل المجتمعية ، وهذا قد يكون صحيحا إلى حد ما في الممارسات السلوكية الاجتماعية ، أما على صعيد السياسة والعمل ، فان الفردانية عنصر مهم للنضج السياسي ومنع التسلط الناجم عن سياسة الراعي والقطيع ، التي طالما عانت وتعاني منها مجتمعاتنا ، أما الجماعية collectivismفهي تؤكد على علوية الجماعة للفرد ، وتقديم حاجات الجماعة ومتطلباتها على الفرد ومتطلباته ، وان التنشئة الاجتماعية في العراق لازالت تحط ، او على الأقل لا تنمي سمات الفردانية ، وان 14% فقط من العراقيين يؤكدون على تنمية سمة الاستقلال عند أولادهم،18% ، ويؤكدون على تشجيع سمة الادخار والاستقلال المالي ، و 12% فقط يؤكدون على سمة التخيل ، وحتى في سمة تحمل المسؤولية التي كان حوالي 90% من العراقيين يؤكدون على تنميتها قبل عقد من الزمن ، فأن النسبة انخفضت إلى 55% فقط عام 2019 ، مقابل ذلك فأن 60% تقريبا يهتمون بتنمية قيمة الطاعة .

الخـــــــاتمة .

أن الواقع العراقي السلبي سياسيا وأمنيا وعسكريا واقتصاديا لسنوات عدة ، قد جعل من البلاد دولة هشة قابلة للانكسار على صعيد الأسرة من ناحية ، وعلى صعيد النظام الحكومي من ناحية أخرى ، فقد عجز العراق وخاصة بعد عام 2003 عن فرض الأمن ، ورافق ذلك فساد واضح للمسؤولين ، مع تردي الخدمات ، وتعطل المسارات القانونية ، مما ولد التصدعات في نظام الأسرة العراقية ، ونتج عنه تمزق في النسيج الاجتماعي والأخلاقي ، وتتجلى ظاهرة التمزق الاجتماعي الناتج عن الانقسام الاجتماعي البنيوي والعميق الذي يحدث بين المجموعات الاجتماعية المتمايزة ، نتيجة لظروف صعبة تمر بها . ثم انعكس الجانب السلبي للأسرة العراقية

على الجانب الأمني للدولة ككل ، وألحق بالعراق خسائر كبيرة ستستغرق وقتا طويلا لتعويضها . وبالتالي فأن الأمن كحاجة إنسانية ، سيتحقق أولا عن طريق الأسرة ، فإذا ما استقرت الظروف المحيطة بالأسرة العراقية ، آنذاك سيكون من السهل على الدولة التوجه نحو أهداف تتسم بالشمولية والمنفعة الأوسع .

المصـــــــــادر .

1. أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي : المالي ، دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع ، قم ، الجمهورية الإسلامية الإيرانية ، ط1 ، 1993-1994 .
2. إحسان محمد الحسن ، البناء الاجتماعي والطبقية ، دار الطليعة بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٩٨٥ .
3. إحسان محمد الحسن ، موسوعة علم الاجتماع , الدار العربية للموسوعات، بيروت , لبنان ، 1999 .
4. احمد فواتيح محمد الأمين : مجموعة محاضرات ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان ، الجزائر ، ب . ت .
5. أسامه احمد محمد الشركسي : التحديات السياسية وتأثيرها على الأمن المجتمعي العربي ، رسالة ماجستير ، قسم العلوم السياسية ، كلية الآداب والعلوم ، جامعة الشرق الأوسط ، الأردن ، 2017 .
6. إسماعيل صبري مقلد : العالقات السياسية الدولية .. دراسة في الأصول والنظريات، القاهرة ، المكتبة الأكاديمية ، 1991 .
7. الصراع ، موقع موضوع ، المكتبة الالكترونية :- https://mawdoo3.com
8. أونسه محمد عبد الله : التربية الأسرية تحديات الواقع المعاصر والرؤية المستقبلية ، دار نيبور، العراق، الديوانية ، 2014 .
9. حسين جعفر آغا : ملف خاص بحرب الخليج ، المكتبة الالكترونية :- https://www.palestine-studies.org/ar/node/35233
10. سلام فيصل الجمل : الأمن المجتمعي والأقليات في العراق: الواقع والتحديات ، بحث منشور ، المركز الديمقراطي العربي المركز الديمقراطي العربي ، المانيا ، 22 نيسان 2022 .

11. سناء الخولي : ،الزواج والأسرة في عالم متغير ، دار المعارف الجامعية ، الإسكندرية ، مصر .
12. شمخي جبر:- الصراع السياسي ، مقال منشور ، صحيفة الوطن القطرية ، 2021/2/6 ، المكتبة الالكترونية :- https://www.al-watan.com/article/255437/NEWS
13. صلاح الاركوازي : الصراع والنزاع ، مقال منشور ، موقع كتابات ، 2023/4/11 ، المكتبة الالكترونية :- https://kitabat.com
14. عباس الجراري : مفهوم التعايش في الإسلام ، مجلة الإسلام اليوم إصدار منظمة العالم الإسلامي للتربية والعلم والثقافة (الايسيسكو) ، العدد 14 ، 1996 .
15. عبد النور بن عنتر: البعد المتوسطي للأمن الجزائري .. الجزائر . أوربا والحلف الأطلسي ، الجزائر، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، 2005 .
16. عمار شقواري : الصراع السياسي بين العقل والهمجية ، مقال منشور ، صحيفة هسبريس ، 2017/3/14 ، المكتبة الالكترونية :- https://www.hespress.com/%
17. فخري صبري عباس : دراسة تحليلية للعوامل المرتبطة بالتفكك الأسري للعائلة العراقية بعد أحداث ٢٠٠٣/٤/٩ ، كلية التربية الأساسية ، جامعة ديالى ، جمهورية العراق ، مجلة الفتح ، العدد 51 ، أيلول لسنة ٢٠١٢ .
18. منقذ داغر : حل ثنائيات الصراع في عراق اليوم:مدخل لعقد اجتماعي-سياسي جديد ، مقال منشور ، الأردن ، المكتبة الالكترونية :- https://iiacss.org/ar/solving-the-dualities-of-conflict-in-iraq-today-an-introduction-to-a-new-sociopolitical-decade/
19. موسوعة الصراع : ، قناة الجزيرة القطرية ، 2015/7/28 ، المكتبة الالكترونية :- https://www.aljazeera.net/encyclopedia
20. ميثاق مناحي العيسى : الصراع السياسي في العراق من الانقسام العمودي إلى الانقسام الأفقي ، مركز الفرات ، 7 كانون الأول 2022 ، المكتبة الالكترونية :- https://fcdrs.com/polotics/1783
21. Gunhild Hoogensen Gjorv: Security by any other name: negative security, positive security, and a multi-actor security approach, Review of International Studies, OCTOBER 2012, Vol. 38, No. 4, p.836 .
22. Kalevi Mäkinen: Strategic Security, Op. Cit, p. 9.9 https://helda.helsinki.fi/bitstream/handle/10138/19854/strategi.pdf.